



## النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار

## «دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة: 2017-2023»

## The Algerian Tax System Between Flexibility And Stability

## «An Analytical Study Of Local Collection For The Period: 2017-2023»

بن زعرور عمار

مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر

جامعة البليدة 02 (الجزائر)

bouz\_ammam@yahoo.fr

خيرى عمار

مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر

جامعة البليدة 02 (الجزائر)

a.kheiri@univ-blida2.dz

## الملخص:

## معلومات المقال

نهدف من هذه الدراسة إلى تحليل استقرار النظام الضريبي الجزائري ومرونته خلال الفترة الممتدة بين سنة 2017 وسنة 2023، حيث تتميز الأنظمة الضريبية الفعالة بتطورها المستمر تبعاً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه لا بد وأن يتمتع النظام الضريبي عموماً بدرجة معينة من الاستقرار، من أجل تعزيز الثقة به، والمحافظة على استقرار المعاملات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع. وخلصت هذه الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجزائري يتميز بنوع من المرونة تجاه التغيرات في البيئة الضريبية المعاصرة، وهذا ما أكدته الإصلاحات الكبيرة التي كانت في سنة 2022 وهي سنة الخروج من جائحة كورونا (2019).

تاريخ الارسال:

2023/04/18

تاريخ القبول:

2023/12/14

## الكلمات المفتاحية:

- ✓ النظام الضريبي الجزائري؛
- ✓ المرونة، الاستقرار؛
- ✓ الجباية المحلية.

## Abstract:

## Article info

The aim of this study is to analyze the stability and flexibility of the Algerian tax system during the period between 2017 and 2023, where effective tax systems are characterized by their continuous development according to economic and social transformations, and the tax system in general must enjoy a certain degree of stability, in order to enhance confidence in it. And maintaining the stability of economic transactions and activities in society.

This study concluded that the Algerian tax system is characterized by a kind of flexibility towards changes in the contemporary tax environment, and this was confirmed by the great reforms that were in the year 2022, which is the year of exit from the Corona pandemic (2019).

Received

18/04/2023

Accepted

14/12/2023

## Keywords:

- ✓ The Algerian Tax System;
- ✓ Flexibility, Stability;
- ✓ Local Collection.

1. مقدمة: يعتبر النظام الضريبي أحد أهم مفردات النظام الاقتصادي القائم ويعكس مدى تطور القطاعات والفروع الاقتصادية، ويساهم من خلال الشرائح الاقتصادية في إطار سياسة مالية شاملة تستخدمها الدولة في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية. كلما تطورت التشريعات الاقتصادية والاجتماعية زاد اعتماد الدولة على الضرائب المباشرة كما هو الحال في الدول المتقدمة أما الدول النامية فإنها تعتمد على الضرائب غير المباشرة نظراً لتخلف هياكل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية لديها. لذلك لا بد أن يتمتع النظام الضريبي عموماً بدرجة معينة من الاستقرار، تقتضيها ضرورات تعزيز الثقة به، والمحافظة على استقرار المعاملات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، إلا أن ذلك لا يعني جموده وتحجره، وعدم قابليته للتطوير والتحديث، وعدم قابليته لكل إصلاح تقتضيه ديناميكية الاستجابة الفعالة للتغيرات في البيئة الضريبية المعاصرة، وعليه فإن تطوير النظم الضريبية منوط بمدى ما تتميز به من مرونة عالية، تجعل منها مرآة صافية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي والخارجي.

### 1.1. الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل النظام الضريبي الجزائري مستقر يقتضي تعزيز الثقة به، وهل هو مرن يستجيب للتغيرات في البيئة الضريبية

وهذا فيما يخص جباية الجماعات المحلية خلال الفترة 2017-2023؟

للإلمام بمختلف جوانب البحث تم تجزئة إشكالية الدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنظام الضريبي، وما هي أهم مبادئه وخصائصه؟
  - في ما تتمثل أهم الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية وحصصها؟
  - كيف يمكن الحكم على استقرارية ومرونة التشريعات الجبائية خلال فترة الدراسة؟
- 2.1. فرضيات الدراسة: رغبة في الإجابة عن الأسئلة سابقة الذكر، فإنه يتعين إعطاء إجابة احتمالية من خلال تبني الفرضية الرئيسية التالية:

باعتبار الجزائر دولة من الدول السائرة في طريق النمو تسعى لمواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية فإن نظامها الضريبي يتميز بالمرونة من أجل استجابته للتغيرات في البيئة الضريبية.

3.1. أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من أهمية الدور الذي تؤديه النظم الضريبية لأي دولة كالتنمية الاقتصادية، ومدى تطور القطاعات والفروع الاقتصادية، ويساهم من خلال الشرائح الاقتصادية في إطار سياسة مالية شاملة تستخدمها الدولة في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

### 4.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز مفهوم النظام الضريبي ومبادئه وخصائصه؛
  - بيان أهم الضرائب والرسوم التي تعود للجماعات المحلية وحصصها؛
  - تحليل استقرارية ومرونة التشريعات الضريبية خلال فترة الدراسة.
- 5.1. حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمنية كما يلي:
- الحدود المكانية: اشتملت هذه الدراسة على دولة الجزائر؛
  - الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية في الفترة ما بين سنة 2017 و2023.

6.1. منهج الدراسة: نظراً لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات واختبار صحة الفرضية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معظم أجزاء الدراسة.

### 7.1. خطة الدراسة: بغية الإلمام بجوانب الدراسة تم تقسيمها إلى:

- مفاهيم أساسية حول النظام الضريبي؛
- عرض الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية؛
- تحليل استقرارية ومرونة النظام الضريبي الخاص بالجماعات المحلية.

### 2. مفاهيم أساسية حول النظام الضريبي:

#### 1.2. مفهوم النظام الضريبي: يمكن تعريف النظام الضريبي من منظورين واسع وضيق (خلاصي، 2014، صفحة 311):

أ. النظام الضريبي بالمفهوم الواسع: يمثل النظام الضريبي مجموعة العناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها وتشابك عناصرها إلى كيان ضريبي معين يُقرّر من المجلس التشريعي للدولة بشكل يتفق وظروف سياسة الدولة ونظرتها الفلسفية في تخطيط اقتصادها بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب. النظام الضريبي بالمفهوم الضيق: مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكّن من اقتطاع ضريبي في مرحلة مثالية من التشريع، من ربط وتقنين وتحصيل. فهو يمثل النظام الذي ينظم حقوق وامتيازات الإدارة الضريبية من حيث مباشرتها في تطبيق القانون الضريبي من خلال مراحل العملية الضريبية المتمثلة في الربط والتحصيل.

#### 2.2. قواعد (مبادئ) النظام الضريبي (خلاصي، 2014، الصفحات 334-335)

أ. قاعدة المرونة: يقصد بها أن يساعد النظام الضريبي على زيادة حصيلة الضريبة كلما زاد الدخل الوطني وبالعكس، بمعنى أن يكون هناك علاقة طردية بين الدخل الوطني وحصيلة الضرائب، أي أن يتكيف النظام الضريبي مع تغير الظروف الاقتصادية فتزيد الحصيلة في فترات التضخم وتنخفض في فترات الانكماش؛

ب. قاعدة الاستقرار: يقصد بها أن تتسم أحكام النظام الضريبي بنوع من الثبات، بحيث لا تتغير أحكامه بصورة متكررة تجعل من الصعب على المكلف ملاحقة تعديلاته وهذا يضعف من قاعدة اليقين، أي أن تتوافر في أحكام الضريبة نوع من الاستقرار بحيث لا تتغير من فترة لأخرى إلا في حدود ما هو ضروري وحتمي، وأن تتميز أحكامها بنوع من الثبات النسبي؛

ج. قاعدة الإقليمية: بمعنى أن يطبق قانون الضرائب داخل الإقليم وألا يتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى فيخضع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي داخل الدولة باعتبارها صاحبة السيادة على أراضيها؛

د. قاعدة السنوية: يقصد بها أن يحاسب الممول عما حصل عليه من دخل خلال فترة زمنية مدتها سنة قد تكون ميلادية أو هجرية ويستند ذلك إلى ميزانية الدولة التي يتم إعدادها على أساس سنوي والتي تعتبر الضرائب جزء منها؛

هـ. قاعدة التنسيق بين الأهداف: يقصد بها أن لا تتعارض أهداف الضرائب مع بعضها. مثال: أن لا تفرض الدولة ضرائب على الصادرات للحصول على الأموال وفي نفس الوقت تشجع الإنتاج المحلي؛

و. قاعدة إمكانية التطبيق: يقصد بها أن تكون الضريبة ممكنة تطبيقها على المكلفين من الناحية العملية حيث لا يبالغ فيها. مثال: فرض ضرائب غير مباشرة على المزارعين.

#### 3.2. خصائص النظام الضريبي: يتميز النظام الضريبي بخصائص تواكب وبصفة فعالة انتقال الاقتصاد الجزائري من حالة الاقتصاد

الموجه إلى اقتصاد السوق حيث اعتمد على الخصائص التالية (خلاصي، 2014، الصفحات 345-436):

أ. التحوار بين المكلف والإدارة الجبائية: تحتوي على التصريحات التي يقوم بها المكلف والاقتراحات التي تفرضها الإدارة الجبائية بالإضافة إلى تقديم الطعون، لذا نجد اتصال دائم وتشاور مهم بين المكلف والإدارة يتم من خلاله حساب مبلغ الضريبة التي يستوجب دفعها؛

ب. تصريح المكلف برقم أعماله بنفسه: أعطى المشرع الجزائري للمكلف حق التصريح برقم أعماله بنفسه، ففور الحصول على نماذج التصاريح من طرف الإدارة الجبائية يقوم بملئها وإعادةها إلى الإدارة، إلا أنّ هذه التقارير والتصاريح تكون في أغلب الأحيان غير واقعية مما يؤدي حتماً بالإدارة الجبائية إلى فحصها بحيث لا تعتبر الحرية الممنوحة للمكلف بالتصريح برقم أعماله مطلقة وإنما مقيدة بتبريرات من أجل أن تحمل التصريحات مصداقية وواقعية؛

ج. حق الإدارة الجبائية في الرقابة: تقوم الإدارة الضريبية بمراقبة ومتابعة جميع التصريحات المقدمة من قبل المكلفين من أجل تجنب أنواع الغش والتهرب، وذلك حتى تظهر لها كل الأخطاء الممكنة، غير أن القانون منع الإدارة الجبائية من الاطلاع أو مراقبة الصلاحيات بدون إعلام المكلف أو المصالح الأخرى بالسر المهني.

4.2. عوامل جمود الأنظمة الضريبية: بشكل عام فإنّ جمود الأنظمة الضريبية في مختلف الدول مرده إلى عدة عوامل، لعل أهمها ما يلي:

أ. التقاليد الإدارية: تؤدي التقاليد الإدارية المتعلقة بكفاءة الأجهزة الضريبية، ومدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الضريبية، لا سيما تلك المتعلقة بإلغاء الضرائب القديمة التي يرتبط وجودها بها، أو استحداث أنواع جديدة يقتضي تحقيقها تنظيمياً فنياً ومحاسبياً رفيعاً فوق مستوى تأهيلها، دوراً بالغ الأهمية في جمود الأنظمة الضريبية، كما أنّها تحول دون دقة وسلامة تنفيذ الإصلاحات الضريبية، ويحد من آثارها الإيجابية (نصر، 2013، صفحة 71).

ب. التقاليد الفنية: تعد التقاليد الفنية المتعلقة بالأوعية الضريبية والتنظيم الفني للاستقطاع الضريبي منها، معدلاً وربطاً وجباية ومدى ارتباط كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بها، من عوامل جمود الأنظمة الضريبية، على نحو يتعذر معه المساس بما هو قائم من غير إثارة معارضة قد تحجب جهود الإصلاح الضريبي، وتحمل على التراجع عن إدخال أية تعديلات جوهرية في النظام الضريبي القائم، فطول العهد بالقديم وطبع الإنسان مجبول على الأُنس بالأليف، يجعله أفضل وربما أصلح من الجديد، نظراً لانخفاض درجة حساسية المكلفين به، الذين ألفوا أداء الضرائب القديمة واعتادوا على أساليب تحققها، وهذا معروف في آداب المالية العامة بظاهرة الخدر أو التخدر الضريبي (Fiscal Anesthesia)، التي استحال معها إصلاح القديم باستحداث ضرائب جديدة، أو إلغاء أو تعديل القائمة منها، حيث أصبحت أسطورة أشبه ما يتكون بأسطورة بحث الحكماء عن حجر الفلسفة (نصر، 2013، الصفحات 71-72).

5.2. مفهوم المرونة الجبائية: يرى المهتمين والمختصين في المجال الجبائي أنّ المرونة المرتفعة للإيرادات الجبائية تسمح بتمويل التنمية عن طريق رفع العائد الجبائي، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير جبائية قد يصعب تقبلها من طرف المكلفين؛ وفي المقابل إذا كانت مرونة الإيرادات الجبائية منخفضة فهذا يدفع السلطات إلى البحث عن إيرادات إضافية عن طريق اتخاذ إجراءات وتدابير جبائية كرفع المعدلات الضريبية، البحث عن أوعية ضريبية جديدة، فرض ضرائب جديدة، أو العمل على تحسين أداء الإدارة الجبائية (حجماوي، لمقدم، و بن عاتق، 2015، صفحة 25).

ويرجع الارتفاع في الإيرادات الجبائية لأي بلد إما نتيجة لتوسع القاعدة الضريبية المعبر عنها عموماً بالنتائج الداخلي الخام أو نتيجة لاتخاذ إجراءات جبائية من شأنها أن ترفع من هذه الإيرادات أو نتيجة للاثنين معاً، من هنا يمكن التمييز بين مفهومين مختلفين للمرونة الجبائية (Bilquees, 2004, p. 73):

أ. **المرونة الشاملة:** هي مقياس مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات النسبية في كل من القاعدة الضريبية والإجراءات الجبائية (زيادة معدلات الضريبة، توسيع الوعاء الضريبي بإدخال ضرائب ورسوم جديدة)، فالمرونة الشاملة تأخذ بعين الاعتبار أثر الإجراءات الجبائية على الإيرادات الجبائية.

ب. **المرونة التلقائية:** هي مقياس مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات النسبية في القاعدة الضريبية بعد خصم التغيرات التقديرية (التغيرات في التدابير والإجراءات الجبائية).

فالمرونة التلقائية تقيس تطور الإيرادات الضريبية المرتبط بتحقيق النمو الاقتصادي والمستقل عن كل إجراء جبائي مقصود، فمن الطبيعي أنّ دراسة أي نظام جبائي عن طريق المرونة التلقائية يتطلب جمع معلومات وبيانات جبائية دقيقة، الأمر الذي يجعل هذه المهمة صعبة خاصة إذا كان النظام الضريبي يتعرض إلى تغيرات دائمة سواء تعلق الأمر بتعديلات في المادة الضريبية أو إلى تعديلات في التشريع الجبائي (حجماوي، لمقدم، و بن عاتق، 2015، صفحة 26).

### 3. عرض الإيرادات الجبائية الخاصة بالجماعات المحلية:

1.3. **الضرائب والرسوم العائدة كلياً للجماعات المحلية:** تحتوي هذه الموارد الجبائية على سبعة (07) رسوم وهي كما يلي: الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الإقامة، الرسم على السكن، رسم على الأفراح، الرسم الصحي على اللحوم، وفي ما يلي تفصيل كل رسم:

أ. **الرسم على النشاط المهني:** يصنف الرسم على النشاط المهني نظرياً ضمن الضرائب المباشرة؛ نظراً لعدم استفادة المكلف بالضريبة من خدمات متعلقة بالتسديد، إضافة إلى تحمل عبء الضريبة من قبل المكلف بدفعه دون إمكانية تحميله لشخص آخر (شعباني، 2017، صفحة 198).

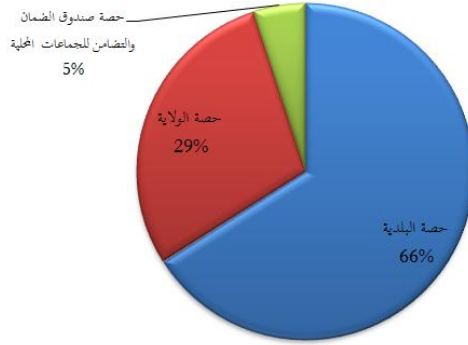
يحدد معدل هذا الرسم بـ 01,5% غير أنه يُرفع إلى 03% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنايب، ويتم توزيع ناتج الرسم وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نسب توزيع الرسم على النشاط المهني على الجماعات المحلية

النسبة %	الهيات الموزع عليها الرسم على النشاط المهني
66%	حصة البلدية
29%	حصة الولاية
05%	حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023، ص: 86.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لنسب توزيع الرسم على النشاط المهني على الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (01).

ب. الرسم العقاري: الرسم العقاري يكون على الملكيات المبنية وغير المبنية.

ب.1. الرسم العقاري على الملكيات المبنية: يؤسس رسم عقاري على الملكيات المبنية مهما كانت وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء المعفاة من الضريبة صراحةً (المادة رقم 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 90). يحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 02% سنويا، مراعاةً لقدم الملكية ذات الاستعمال، غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا التخفيض بالنسبة لهذه المباني حداً أقصى قدره 25% (المادة رقم 254 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 92).

يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة (المادة رقم 261-ب- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 93):

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة 03%؛

- أما بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 07% بعنوان الرسم العقاري؛

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية تكون كالتالي:

الجدول رقم (02): نسب توزيع الرسم العقاري على الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية

النسبة %	المساحة (x) بالمتر المربع (m <sup>2</sup> )
05%	$x \leq 500m^2$
07%	$500m^2 < x \leq 1000m^2$
10%	$1000m^2 < x$

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 261-ب- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، ص: 93.

ب.2. الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: يؤسس هذا الرسم على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحةً من الضريبة (المادة رقم 261-د- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 93).

ينتج الأساس من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للملكية غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو بالهكتار الواحد، حسب الحالة، تبعاً للمساحة الخاضعة للضريبة (المادة رقم 261-و- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 93).

يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة كما يلي (المادة رقم 261-ز- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 94):



- 05% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية؛
- أما بالنسبة للأراضي العمرانية فيحدد كالتالي:

الجدول رقم (03): نسب توزيع الرسم العقاري على الملكيات المتواجدة في المناطق غير العمرانية

النسبة %	المساحة بالمتر المربع (م <sup>2</sup> )
05%	$x \leq 500m^2$
07%	$500m^2 < x \leq 1000m^2$
10%	$1000m^2 < x$
03%	بالنسبة للأراضي الفلاحية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 261-ز- من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة لسنة 2023، ص: 95.

ج. رسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية): يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي وذلك على كل الملكيات المبنية، ويكلف قابض الضرائب لمكان تواجد الملكية بتحصيل هذا الرسم (المادة رقم 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، 2023، صفحة 98).

يفرض هذا الرسم مرة واحدة في السنة في شكل مبالغ محددة يمكن تحديدها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يحدد مبلغ رسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية)

المبلغ (دج)	التعيين
2.000	كل محل ذو استعمال سكني
10.000	كل محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه
18.000	كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات
80.000	كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

المصدر: المادة رقم 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة لسنة 2023، ص: 98.

د. الرسم على الإقامة: ينشأ هذا الرسم لفائدة البلديات، ويخضع له الأشخاص المقيمون في البلدية وليس لديهم بها سكن خاص يخضعون بموجبه للرسم العقاري (المادة رقم 266 مكرر و 266 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، 2023، صفحة 99).

ويؤسس هذا الرسم بعنوان إقامة الأشخاص بالمؤسسات الفندقية الآتية (المادة رقم 266 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، 2023، صفحة 99):

- الفنادق؛ - المركبات السياحية أو القرى السياحية؛ - الشقق أو الإقامة الفندقية؛ - الموتييلات أو مرابط المسافرين؛ - المخيمات السياحية؛ المؤسسات الفندقية والإقامات الأخرى غير المذكورة أعلاه.

تطبق تعريفات الرسم على كل شخص عن كل يوم إقامة كالتالي:

## النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار «دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة:

الجدول رقم (05): يحدد قيمة الرسم على الإقامة

المبلغ (دج)	التعيين
600	بالنسبة للفنادق المصنفة (05) نجوم
500	بالنسبة للفنادق المصنفة (04) نجوم
300	بالنسبة للفنادق المصنفة (03) نجوم
200	بالنسبة للفنادق المصنفة نجمتين (02)
100	بالنسبة للفنادق المصنفة نجمة (01) واحدة

المصدر: المادة رقم 266 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، ص: 98.

هـ. الرسم على السكن: هذا الرسم خاص بولاية الجزائر وبولايات وهران، قسنطينة وعنابة وهو يمس كل المحلات المستعملة من أجل السكن أو ممارسة التجارة، وهذا الرسم موجه لإعادة الحضيرة العقارية للولايات المذكورة (دنيديني، 2014، صفحة 200).  
يؤسس رسم سنوي على السكن يُستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، وكذا مجموع بلديات الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران، حسب دورية الدفع، بحيث يدفع هذا الرسم لفائدة البلديات (المادة 67 من قانون المالية لسنة 2003، المعدلة والمتمة بالمادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وبالمادة 37 من قانون المالية لسنة 2016، والمادة 111 من قانون المالية، 2022).

يتم تحصيل الرسم على السكن من مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز.

تحدد نسبة الرسم من خلال المبالغ الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يحدد قيمة الرسم على السكن

المبلغ (دج)	التعيين
600	بالنسبة لبلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات الواقعة في الولايات (الجزائر - عنابة - قسنطينة - وهران)
2.400	بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني
300	بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني
1.200	بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني

المصدر: المادة رقم 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ص: 14.

و. الرسم على الأفراح: يعتبر هذا الرسم قديم النشأة تأسس بموجب المادة 105 من قانون المالية لسنة 1966 (الأمر رقم 320-65 المؤرخ في 31 ديسمبر 1965 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، الجريدة الرسمية، العدد 108، المؤرخة في 31 ديسمبر 1965، صفحة 1521)، وقد أنشئ هذا الرسم لصالح البلديات التي تقام على إقليمها حفلات وأفراح ذات طابع عائلي ويدفع المبلغ الواجب نقداً، وتم تعديل هذه المادة بموجب المادة 36 من قانون المالية لسنة 2001، حيث حدد مبلغ هذا الرسم كما يلي (القانون رقم 06-2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخة في 24 ديسمبر 2000):

تحدد مبالغ التعريفات بموجب قرار رئيس البلدية بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد موافقة السلطة الوصية.



## الجدول رقم (07): يحدد قيمة الرسم على الأفران

المبلغ (دج) عن كل يوم	التعيين
من 500 إلى 800	بالنسبة للحفلات التي لا تتجاوز الساعة السابعة مساءً
من 1.000 إلى 1.500	بالنسبة للحفلات التي تستمر بعد الساعة السابعة مساءً

المصدر: المادة 36 من قانون المالية لسنة 2001.

ز. الرسم الصحي على اللحوم: يخضع ذبح الحيوانات المبيئة أدناه لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعاً للكيفيات المحددة في المواد التالية (المادة رقم 446 من قانون الضرائب غير المباشرة، 2023، صفحة 67):

- الخيليات: الحصان والفرس والبغل والبعلة والعيير والحمار والأتان والعيير الفحل؛
- الجمليات: الجمل والناقة والفصيل؛
- البقريات: الثور المخصي والثور الفحل والبقرة والعجل والعجل الصغير والعجلة؛
- الضأنيات: الكبش الفحل والضأن والنعجة والخروف والخروف الرضيع؛
- العنزيات: التيس والماعز والجددي.

حيث تحدد تعريفه الرسم بـ 10 دج عن الكيلوغرام الواحد على اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات التالية: الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر (المادة رقم 452 من قانون الضرائب غير المباشرة، 2023، صفحة 68).

2.3. الضرائب والرسوم العائدة جزئياً للجماعات المحلية: تستفيد الجماعات المحلية من عائدات ثلاثة عشر (13) ضريبة ورسم تتقاسمها مع الدولة أو هيئات أخرى.

أ. الضريبة على الثروة: يخضع للضريبة على الثروة (المادة رقم 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 102):

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأموالهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر؛
  - الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأموالهم الموجودة بالجزائر؛
  - الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، ولا يجوزون أملاكاً، بحسب عناصر مستوى معيشتهم.
- تحدد نسبة الضريبة على الثروة على حسب السلم التصاعدي التالي:

## الجدول رقم (08): نسب توزيع الضريبة على الثروة

النسبة %	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0%	يقبل عن: 100.000.000 دج
0,15%	من: 100.000.000 دج إلى: 150.000.000 دج
0,25%	من: 150.000.000 دج إلى: 250.000.000 دج
0,35%	من: 250.000.000 دج إلى: 350.000.000 دج
0,5%	من: 350.000.000 دج إلى: 450.000.000 دج
01%	بفوق: 450.000.000 دج

المصدر: المادة رقم 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، ص: 104.

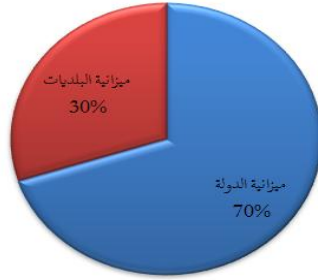
يتم توزيع الضريبة كالتالي:

الجدول رقم (09): نسب توزيع الضريبة على الثروة

النسبة %	الهياكل الموزعة عليها الضريبة على الثروة
70%	ميزانية الدولة
30%	ميزانية البلديات
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023، ص: 105.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لنسب توزيع الضريبة على الثروة



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (09).

ب. الضريبة الجزافية الوحيدة: تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني (المادة رقم 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 105). يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقنية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000 دج) ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية. يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يلي (المادة رقم 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023، صفحة 107):

- 05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
- 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى؛
- غير أنه تخضع لمعدل 05% الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.

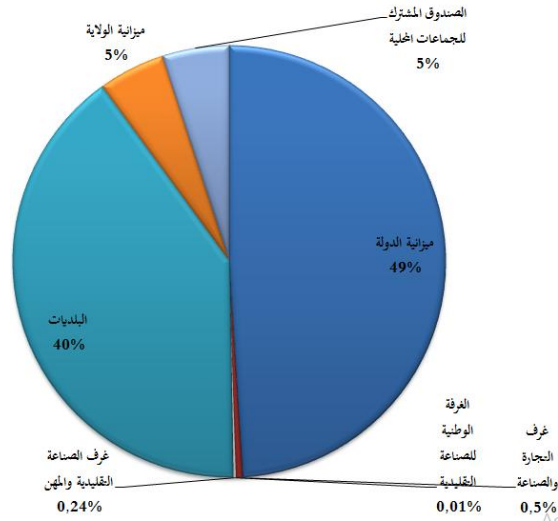
يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

الجدول رقم (10): نسب توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة

النسبة %	الهياكل الموزعة عليها الضريبة على الثروة
49%	ميزانية الدولة
0,5%	غرف التجارة والصناعة
0,01%	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
0,24%	غرف الصناعة التقليدية والمهن
40,25%	البلديات
05%	ميزانية الولاية
05%	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023، ص: 69.

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لنسب توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (10).

ج. القسيمة على السيارات: تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر، ويقع عبء هذه القسيمة على كل شخص طبيعي أو معنوي صاحب السيارة الخاضعة للقسيمة (المادة رقم 299 من قانون الطابع، 2023، صفحة 45).  
تحدد تعريف القسيمة السنوية ابتداءً من سنة وضعها في السير، وذلك وفق الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم (11): يحدد تعريف القسيمة على السيارات

مبلغ القسيمة بالدينار الجزائري						تعين السيارة
سيارات يزيد عمرها عن 10 سنوات	سيارات يزيد عمرها عن 06 إلى 10 سنوات	سيارات يتراوح عمرها بين 03 و06 سنوات	سيارات يقل عمرها عن (03) سنوات	السيارة التي يزيد عمرها عن (05) سنوات	السيارة التي لا يزيد عمرها عن (05) سنوات	
//	//	//	//	3.000 5.000 8.000	6.000 12.000 18.000	السيارات النفعية المخصصة للاستغلال: - حتى 2,5 طن (باستثناء السيارات المهياة كسيارات نفعية): - أكثر من 2,5 طن حتى 5,5 طن: - أكثر من 5,5 طن
//	//	//	//	3.000 4.000 6.000 9.000	5.000 8.000 12.000 18.000	سيارات نقل المسافرين: - السيارات المهياة لنقل الأشخاص أقل من 09 مقاعد: - حافلات من 09 إلى 27 مقعد: - حافلات من 28 إلى 61 مقعد: - حافلات أكثر من 62 مقعد:
500 1.500 3.000	1.000 2.000 4.000	1.500 3.000 6.000	2.000 4.000 10.000	//	//	سيارات سياحية وسيارات مهياة كسيارات نفعية ذات قوة: - حتى 06 أحصنة بخارية: - من 07 إلى 09 أحصنة بخارية: - من 10 أحصنة بخارية فأكثر:

المصدر: المادة رقم 299 من قانون الطابع لسنة 2023، ص: 45.

يوزع حاصل تعريفه القسيمة كالتالي:

الجدول رقم (12): نسب توزيع القسيمة على السيارات

النسبة %	الهيئات الموزعة عليها القسيمة على السيارات
50%	ميزانية الدولة
30%	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
20%	الصندوق الوطني للطرق السريعة
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 299 من قانون الطابع لسنة 2023، ص: 46.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لنسب توزيع القسيمة على السيارات



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (12).

د. الرسم على القيمة المضافة: تخضع للرسم على القيمة المضافة (المادة رقم 01 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2023، صفحة 05):

- عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية؛
- ويطبق هذا الرسم؛ أيّاً كان الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى؛ أو شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.
- عمليات الاستيراد.

يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% والمعدل المخفض 09% (المادتين 21 و 23 على التوالي من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2023، صفحة 16).

يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل كما يلي (المادة رقم 98 من قانون المالية، 2022، صفحة 39):

الجدول رقم (13): نسب توزيع الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل

النسبة %	الهيئات الموزعة عليها الرسم على القيمة المضافة
75%	ميزانية الدولة
15%	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
10%	ميزانية البلدية مباشرة
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 98 من قانون المالية لسنة 2022، ص: 39.

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لنسب توزيع الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (13).

هـ. ضريبة المدخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية: تدرج المدخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعنادها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية وكذا تلك الناتجة عن عقد العارية المبرم بين أطراف من غير الفروع من الدرجة الأولى، في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي في صنف المدخيل العقارية (المادة رقم 42 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، 2023، صفحة 21).

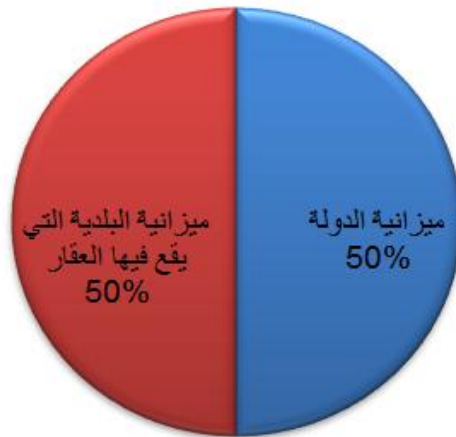
يتكون الأساس الضريبي المعتمد في عقد العارية من القيمة الإيجارية المحددة استناداً إلى السوق المحلية أو حسب المقاييس المقررة عن طريق التنظيم، ويوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية كما يلي:

الجدول رقم (14): نسب توزيع ضريبة المدخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية

النسبة %	الهيئات الموزعة عليها الضريبة
50%	ميزانية الدولة
50%	ميزانية البلدية التي يقع فيها العقار
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 41 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة سنة 2023، ص: 22.

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لنسب توزيع ضريبة المدخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (14).

و. الرسم المطبق على تعينات الدفع المسبق من طرف متعاملي الهاتف النقال: يؤسس رسم يطبق على تعبئة الدفع المسبق، ويستحق هذا الرسم شهريا على متعاملي الهاتف النقال مهما تكن طريقة إعادة التعبئة.

يحدد معدل هذا الرسم بـ 07% ويطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر، ويدفع ناتج هذا الرسم من طرف المتعاملين المعنيين إلى قابض الضرائب المختص إقليمياً خلال العشرين (20) يوماً الأولى من الشهر الموالي (المادة رقم 32 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدلة بموجب المادة 76، 2017، صفحة 37).

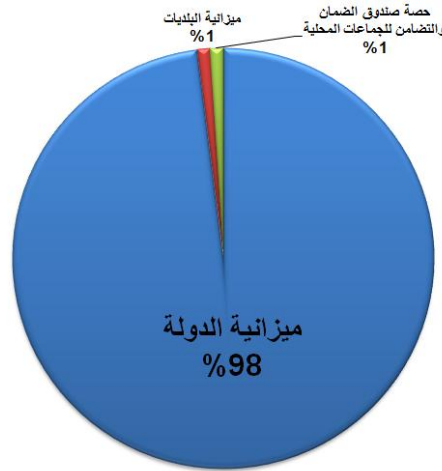
يوزع حاصل من الرسم على مبلغ إعادة التعبئة كما يأتي:

الجدول رقم (15): نسب توزيع الرسم المطبق على تعينات الدفع المسبق من طرف متعاملي الهاتف النقال

النسبة %	الهئات الموزع عليها الرسم
98%	ميزانية الدولة
01%	ميزانية البلديات
01%	الصندوق الخاص للتضامن الوطني
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 70 من قانون المالية 2018 المعدلة للمادة 32 من الأمر 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ص: 32.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لنسب توزيع الرسم المطبق على تعينات الدفع المسبق من طرف متعاملي الهاتف النقال



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (15).

ز. الرسم على عدم استغلال العقار الصناعي: ينشأ هذا الرسم على عاتق كل مستفيد من قطعة أرضية مهيأة ذات استعمال صناعي متواجدة على مستوى المناطق الصناعية أو مناطق النشاط، المعروضة في السوق عن طريق التنازل من طرف الجهات المكلفة بالتهيئة العمومية، والتي بقيت غير مستغلة لمدة تفوق ثلاث (3) سنوات ابتداءً من تاريخ تخصيصها، المثبتة قانوناً بموجب محضر تعدد مصالح الصناعة المختصة إقليمياً (المادة رقم 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المعدلة بموجب المادة 104 من قانون المالية لسنة 2018، صفحة 45).

يحدد مبلغ هذا الرسم المحصل سنوياً بـ: 5% من قيمتها التجارية، ويوزع ناتجه كالتالي:

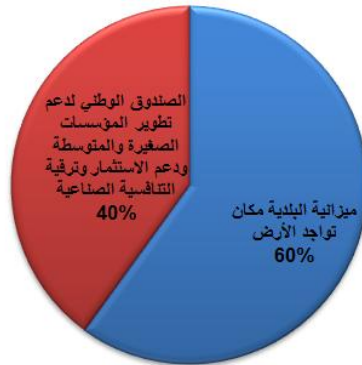


الجدول رقم (16): نسب توزيع الرسم على عدم استغلال العقار الصناعي

النسبة %	الهياكل الموزعة عليها الرسم
60%	ميزانية البلدية مكان تواجد الأرض
40%	الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المادة رقم 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023، ص: 69.

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لنسب توزيع الرسم على عدم استغلال العقار الصناعي



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (16).

ك. ضرائب أخرى متعلقة بالمحافظة على البيئة: تبقى هناك رسوم أخرى متعلقة بالمحافظة على البيئة يمكن اختصارها فيما يلي:

الجدول رقم (17): نسب توزيع الرسوم المتعلقة بالمحافظة على البيئة

الرسم	رسم تشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة	رسم تشجيع عدم التخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة	رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	رسم على الزيوت والشحوم وتخضير الشحوم	الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا
الهياكل الموزع عليها الرسم/النسبة	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
ميزانية الدولة	30%	50%	46%	50%	34%	42%	73%
ميزانية البلديات	20%	/	16%	17%	34%	34%	/
الصندوق الوطني للبيئة والساحل	50%	50%	38%	33%	16%	24%	27%
الصندوق الوطني للمياه	/	/	/	/	16%	/	/
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: المواد من 88 إلى 94 من قانون المالية لسنة 2020، ص: 34-37.

4. تحليل استقرارية ومرونة النظام الضريبي الخاص بالجماعات المحلية: كما ذكرنا سابقاً أنه لا بد وأن يتمتع النظام الضريبي عموماً بدرجة معينة من الاستقرار، تقتضيها ضرورات تعزيز الثقة به، والمحافظة على استقرار المعاملات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، والمتتبع للتشريعات الجبائية الخاصة بالنظام الضريبي الجزائري في الآونة الأخيرة يلاحظ كثرة الإصلاحات التي تعد من الخطوات الأساسية للإصلاحات الاقتصادية الداخلة ضمن الهيكل المالي للاقتصاد ومركزاً حيوياً في تعبئة المدخرات، وتمويل التنمية خاصة المحلية، لذلك في هذا الجزء حاولنا استقراء التشريعات الجبائية والمتمثلة أساساً في: - قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛ - قانون الضرائب غير

## النظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار «دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة:

المباشرة؛ - قانون الرسوم على رقم الأعمال؛ - قانون الطابع؛ - قانون الإجراءات الجبائية، - مختلف قوانين المالية السنوية والتكميلية، وكل هذا لمختلف سنوات الدراسة ابتداءً من سنة 2017 إلى غاية سنة 2023، مع ملاحظة اعتبار سنة 2017 كسنة انطلاق أو سنة الأساس - أي عدم تتبع تغيراتها وإنما الاستناد عليها -.

وفي ما يلي عرض أهم التغيرات التي طرأت على الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية سواءً تحصيلاً جزئياً أو تحصيلاً كلياً:

الجدول رقم (18): يبين أهم التغيرات التي طرأت على التشريعات الضريبية خلال الفترة من 2017 إلى 2023

- الرسم المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير -

الرسم/الضريبة	المادة	المواد المتأثرة بالتغير في التشريعات الضريبية ابتداءً من 2017 (استحداث؛ تعديل؛ إلغاء) *
الرسم على النشاط المهني	217	معدلة ب: 7 ق م ت 2021؛ 27 ق م 2022؛ 12 ق م 2023.
	218	معدلة ب: 58 ق م 2022.
	219	معدلة ب: 22 ق م 2021؛ 10 ق م ت 2021؛ 59 ق م 2022.
	1-220	معدلة ب: 59 ق م 2022.
	4-220	معدلة ب: 59 ق م 2022.
	220	معدلة ب: 8 ق م ت 2021؛ 59 ق م 2022.
	221 مكرر	معدلة ب: 8 ق م 2019؛ 23 ق م 2021؛ 12 ق م 2023.
	222	معدلة ب: 11 ق م 2018؛ 24 ق م 2020؛ 12 ق م ت 2020؛ 59 ق م 2022.
	224	معدلة ب: 12 ق م 2018؛ 9 ق م 2019؛ 4 ق م ت 2020؛ 70 ق م 2022؛ 6 ق م ت 2022.
	252	معدلة ب: 60 ق م 2022
الرسم العقاري	253	العناوين أ، ب، ج للقسم الرابع
	256	معدلة ب: 60 ق م 2022.
	257	معدلة ب: 61 ق م 2022.
	259	معدلة ب: 62 ق م 2022.
	261	ملغاة ب: 62 ق م 2022.
	261 ب، 261 د	معدلة ب: 63 ق م 2022.
	261 و	معدلة ب: ق م 2022 مع إلغاء عناوين النقاط 1، 2، 3، 4 المتعلقة بها.
	261 و مكرر	محدثة ب: 65 ق م 2022؛ معدلة ب: 13 ق م 2023.
	261 و مكرر 1؛ 261 و مكرر 2	محدثة ب: 65 ق م 2022.
	261 ل	متمة ب: 13 ق م 2023.
رسم التطهير	261 ص	معدلة ب: 66 ق م 2022.
	261 ع	معدلة ب: 66 ق م 2022.
	262 مكرر 1	معدلة ب: 66 ق م 2022.
	263	معدلة ب: 67 ق م 2022؛ 13 و 62 ق م 2023.
	263 مكرر	معدلة ب: 67 ق م 2022.
	263 مكرر 2	معدلة ب: 25 ق م 2021؛ 67 ق م 2022.
	263 مكرر 3	ملغاة ب: 68 ق م 2022.

المصدر: من إعداد الباحثين بتتبع: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛ - قانون الضرائب غير المباشرة؛ - قانون الرسوم على رقم الأعمال؛ - مختلف قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات من 2017 إلى 2023.

\* ق م: قانون المالية؛ ق م ت: قانون المالية التكميلي.

من خلال استقراءنا لمختلف القوانين الجبائية وقوانين المالية تمكنا من إعداد الجدول السابق رقم (18) الذي يحدد مختلف التغييرات من استحداث أو تعديل أو إلغاء التي مست مواد كل من الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري ورسم التطهير، ومن خلال القراءة الجبائية للجدول رقم (18) نستنتج:

- بالنسبة للرسم على النشاط المهني نجد أن الاصلاحات الجبائية مسته بشكل واسع من خلال تعديل عدد معتبر من المواد حتى أن بعض المواد عدلت عدة مرات، فمثلا المادة 222 والمتعلقة والمحددة لمعدل الرسم وكذا توزيع ناتج الرسم على الجماعات المحلية نجد أنها عدلت عدة مرات فقد عدلت قبل سنة 2017 بموجب المادة 6 من قانون المالية لسنة 2001 وكذا المادة 8 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وكذا قانون المالية التكميلي لسنة 2015، و عدلت أيضا بعد سنة 2017 بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2018 والمادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 والمادة 59 من قانون المالية لسنة 2022.
  - بالنسبة للرسم العقاري نجد أن الاصلاحات الجبائية مسته بشكل واسع من خلال استحداث بعض المواد وتعديل بعضها وإلغاء بعضها الآخر، حيث أن أغلب الاصلاحات التي مست هذا الرسم كانت خلال سنة 2022.
  - بالنسبة رسم التطهير أو رسم رفع القمامات المنزلية: نجد أن الاصلاحات الجبائية مست المادة 263 بكل مكرراتها والمتعلقة بتأسيس الرسم ومجاله وتعريفاته، كما أن أغلب الاصلاحات التي مست هذا الرسم كانت خلال سنة 2022.
- الجدول رقم (19): يبين أهم التغييرات التي طرأت على التشريعات الضريبية خلال الفترة من 2017 إلى 2023
- الرسم على الإقامة، الضريبة على الثروة، الضريبة الجرافية الوحيدة-

المادة	المواد المتأثرة بالتغيير في التشريعات الضريبية ابتداءً من 2017 (استحداث؛ تعديل؛ إلغاء)	الرسم/الضريبة
من 266 مكرر إلى 266 مكرر 6	محدثة ب: 69 ق م 2022	الرسم على الإقامة
266 مكرر 5	معدلة ومتممة ب: 14 ق م 2023.	
266 مكرر 6	معدلة ب: 14 ق م 2023.	
من 274 إلى 281 مكرر 15	معدلة ب: 13 ق م ت 2020.	الضريبة على الثروة
281 مكرر	معدلة ب: 71 ق م 2022.	
281 مكرر 3	ملغاة ب: 72 ق م 2022.	
282 مكرر	معدلة ب: 8 ق م 2020.	الضريبة الجرافية الوحيدة
282 مكرر 1	معدلة ب: 8 ق م 2020؛ 14 ق م ت 2020؛ 26 ق م 2021؛ 73 ق م 2022؛ 7 ق م ت 2022.	
282 مكرر 2	معدلة ب: 8 ق م 2020؛ 14 ق م ت 2020؛ 27 ق م 2021؛ 74 ق م 2022؛ 8 ق م ت 2022؛ 15 ق م 2023.	
282 مكرر 3	معدلة ب: 8 ق م 2020؛ 75 ق م 2022.	
282 مكرر 4	متممة ب: 16 و 51 ق م 2023.	
282 مكرر 4-أ، 282 مكرر 4-أ	معدلة ب: 10 ق م 2019.	
282 مكرر 6	معدلة ب: 8 ق م 2020؛ 14 ق م ت 2020.	
282 مكرر 7	محدثة ب: 9 ق م 2020؛ معدلة ب: 15 ق م ت 2020.	
282 مكرر 8 إلى 10 مكرر	محدثة ب: 10 ق م 2020.	

المصدر: من إعداد الباحثين بتتبع: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛ - قانون الضرائب غير المباشرة؛ - قانون الرسوم على رقم الأعمال؛ - مختلف قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات من 2017 إلى 2023.

## التظام الضريبي الجزائري بين المرونة والاستقرار «دراسة تحليلية للجباية المحلية للفترة:

من خلال استقراءنا لمختلف القوانين الجبائية وقوانين المالية تمكنا من إعداد الجدول السابق رقم (19) الذي يحدد مختلف التغييرات من استحداث أو تعديل أو إلغاء التي مست مواد كل من الرسم على الإقامة والضريبة الثروة والضريبة الجزافية الوحيدة، ومن خلال القراءة الجبائية للجدول رقم (19) نستنتج:

- بالنسبة للرسم على الإقامة نجد أن الاصلاحات الجبائية استحدثته من خلال المادة 266 بكل مكرراتها، كما أنه تم تعديل بعض من مكرراته من خلال قانون المالية 2023، حيث تم تعديل واتمام المادة 266 مكرر 5 المتعلقة بكيفيات الدفع من خلال المادة 14 من قانون المالية 2023، كما تم تعديل 266 مكرر 6 المتعلقة بالعقوبات المطبقة من خلال المادة 14 من قانون المالية 2023.
- بالنسبة للضريبة على الثروة نجد أن الاصلاحات الجبائية مست هذه الضريبة في بعض موادها فقط، حيث أن هذه الضريبة محدثة بموجب المادة 31 من قانون المالية لسنة 1993 ولم تشملها الإصلاحات كثيراً مقارنةً بقدماها، فنجد أن أكثر تعديلاتها في مادتها رقم 281 مكرر 8 المتعلقة بحساب الضريبة، كما أن أغلب الاصلاحات التي مستها كانت سنة 2020، بالإضافة إلى سنة 2022.
- بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة نجد أن الاصلاحات الجبائية مست هذه الضريبة في كل موادها، كما أن المادتين 282 مكرر 1 و 282 مكرر 2 المتعلقةتين بمجال التطبيق وتحديد الضريبة تأثرتا بعدة إصلاحات تجاوزت 8 إصلاحات، كما أن أغلب الإصلاحات كانت في سنة 2020.

الجدول رقم (20): يبين أهم التغييرات التي طرأت على التشريعات الضريبية خلال الفترة من 2017 إلى 2023

- الرسم على القيمة المضافة -

المواد المتأثرة بالتغير في التشريعات الضريبية ابتداءً من 2017 (استحداث؛ تعديل؛ إلغاء)	المادة	الرسم/الضريبة
معدلة ب: 39 ق م 2020؛ 89 ق م 2022؛ 19 ق م 2023.	2	الرسم على القيمة المضافة
معدلة ب: 19 ق م 2023.	2-7-د	
معدلة ب: 89 ق م 2022.	2-9 و 2-12	
محدثة ب: 39 ق م 2020	2-14	
معدلة ب: 40 ق م 2020؛ 20 ق م 2020؛ 37 ق م 2021.	8	
معدلة ب: 30 ق م 2018؛ 90 ق م 2022؛ 20 ق م 2023.	9-6	
معدلة ب: 20 ق م 2023.	9-9	
معدلة ب: 38 ق م 2021؛ 90 ق م 2022؛ 20 ق م 2023.	9-11	
معدلة ب: 38 ق م 2021؛ 90 ق م 2022.	9-13	
معدلة ب: 30 ق م 2018.	9-14	
معدلة ب: 17 ق م ت 2021.	9-16 و 9-23 و 9-27	
معدلة ب: 38 ق م 2021.	9-28	
محدثة ب: 90 ق م 2022.	9-29 و 9-30	
محدثة ب: 91 ق م 2022.		
معدلة ب: 39 ق م 2021.	13 ثالثاً	
معدلة ب: 92 ق م 2022؛ 21 ق م 2023.	14	
معدلة ب: 18 ق م 2021.	15	

معدلة ب: 93 ق م 2022.	4-15
محدثة ب: 18 ق م 2021.	6-15
معدلة ب: 31 ق م 2018؛ 21 ق م ت 2020؛ 40 ق م 2021؛ 94 ق م 2022.	23
معدلة ب: 31 ق م 2018؛ 40 ق م 2021؛ 94 ق م 2022.	1-23
معدلة ب: 94 ق م 2022.	5-23
معدلة ب: 21 ق م ت 2022.	11-23
محدثة ب: 14 ق م 2019.	30-23
محدثة ب: 41 ق م 2020.	31-23
محدثة ب: 41 ق م 2021.	32-23
محدثة ب: 94 ق م 2022.	33-23
محدثة ب: 94 ق م 2022؛ ملغاة ب: 15 ق م ت 2022.	34-23
محدثة ب: 94 ق م 2022.	35-23
محدثة ب: 42 ق م 2020؛ ملغاة ب: 22 ق م ت 2020.	23 مكرر
معدلة ب: 32 ق م 2018؛ 43 ق م 2020؛ 41 ق م 2021؛ 16 ق م ت 2022؛ 22 ق م 2023.	25
معدلة ب: 33 ق م 2018؛ 24 ق م ت 2020.	28 مكرر
معدلة ب: 42 ق م 2021.	29
معدلة ب: 34 ق م 2018؛ 23 ق م 2023.	30
معدلة ب: 43 ق م 2021.	37
معدلة ب: 35 ق م 2018.	39
محدثة ب: 19 ق م ت 2021.	15-41
معدلة ب: 95 ق م 2022؛ 24 ق م 2023.	42
معدلة ب: 24 ق م 2023.	1-42
معدلة ب: 95 ق م 2022.	4-42
معدلة ب: 44 ق م 2020.	49، 45، 43
معدلة ب: 45 ق م 2020؛ 23 ق م ت 2020.	50
معدلة ب: 46 ق م 2020؛ 44 ق م 2021.	50 مكرر 1
معدلة ب: 47 ق م 2020.	50 مكرر 3
ملغاة ب: 96 ق م 2022.	59
معدلة ب: 36 ق م 2018.	67
معدلة ب: 48 ق م 2020؛ 25 ق م ت 2020.	76
معاد إحداثها ب: 17 ق م ت 2022.	78 مكرر
معدلة ب: 97 ق م 2022.	83
معدلة ب: 37 ق م 2018؛ 45 ق م 2021.	103
معدلة ب: 98 ق م 2022.	161

المصدر: من إعداد الباحثين بتتبع: - قانون الرسوم على رقم الأعمال؛ - مختلف قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات من 2017 إلى 2023.

من خلال استقراءنا لمختلف القوانين الجبائية وقوانين المالية تمكنا من إعداد الجدول السابق رقم (20) الذي يحصر مختلف التغيرات من استحداث أو تعديل أو إلغاء التي مست مواد الرسم على القيمة المضافة، نجد أن الإصلاحات الجبائية اهتمت بهذا الرسم نظراً لأهميته في تمويل خزينة الدولة والجماعات المحلية، حيث أن الرسم على القيمة المضافة عبارة ضريبة غير مباشرة وضريبة على الاستهلاك، فهو وسيلة فعالة ومتميزة تسمح للدولة من رفع إيراداتها والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

لذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن هذه الإصلاحات الجبائية مسته بشكل واسع من خلال استحداث بعض المواد وتعديل بعضها وإلغاء بعضها الآخر، حيث أن أغلب الإصلاحات التي مست هذا الرسم كانت خلال سنة 2020، كما نلاحظ استحداث عدة مواد (2-14، 9-11، 6-15، 23-30 إلى 23-35....) فمثلا المادة 23 والمتعلقة بمجال تطبيق الرسم المخفض 09% شهدت إدراج عدة عناصر في مجال التطبيق، في حين نجد أن بعض المواد مستها عدة تعديلات خلال فترة الدراسة 2017-2023، كما نلاحظ استحداث بعض المواد بموجب قوانين المالية السنوية وإلغائها مباشرة بموجب قوانين المالية التكميلية لنفس السنة مثلا المادة 23-34 الخاصة بتعديل أحكام المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الاعمال والمحدثه بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2022 حيث ألغيت بموجب المادة 15 من قانون المالية التكميلي لسنة 2022، من جهة أخرى نلاحظ إعادة إحداث المادة 78 مكرر والتي تنص على أنه: "يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام المبسط المنصوص عليه في المادة 26 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، اكتاب تصريحاتهم والتسديد الفصلي للرسم المستحق في أجل أقصاه العشرون (20) من الشهر الذي يلي الفصل المدني المنقضي"، حيث ألغيت هذه المادة بموجب المادة 30 من قانون المالية لسنة 2009 وتم إعادة إحداثها بموجب المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

5. الخاتمة: تتميز الأنظمة الجبائية الفعالة بتطورها المستمر تبعاً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لذلك فهي تطبق خلال فترة زمنية ثم تصبح غير مناسبة مما يقتضي تعديلها، وهذا هو شأن كل التشريعات التي يجب أن تتسم بالمرونة وعدم جمودها مع المحافظة على استقراريتها، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد التقاليد الإدارية المتعلقة بكفاءة الأجهزة الضريبية، ومدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الضريبية، والتقاليد الفنية المتعلقة بالأوعية الضريبية والتنظيم الفني للاستقطاع من عوامل جمود الأنظمة الضريبية، لذا وجب جعل النظام الجبائي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الحاصلة في البيئة الضريبية؛
- من خلال دراستنا للنظام الجبائي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين سنة 2017 وسنة 2023 تبين لنا أنه تميز بالاستقرار في بعض ضرائبه ورسومه والتي حسب رأينا ليس لها أهمية بالغة في تمويل خزينة الدولة والجماعات المحلية كالضريبة على السكن والرسم الصحي على اللحوم وبعض الضرائب والرسوم الأخرى، إلا أن الضرائب والرسوم الخاصة بالأوعية الضريبية الكبيرة والتي لها أهمية بالغة في تمويل خزينة الدولة والجماعات المحلية كالرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني شهدت تغيرات معتبرة؛
- التغيرات الحادثة في التشريعات الجبائية خلال الفترة 2017-2023 تعكس عن مرونة النظام الضريبي الجزائري فهو يستجيب للتغيرات في البيئة الضريبية المعاصرة، فالملاحظ أن أكثر الإصلاحات كانت في سنة 2022 وهي سنة الخروج من جائحة كورونا (2019)، فالتوقف المؤقت للنشاط الاقتصادي والتجاري في الجزائر نتيجة تفشي جائحة كورونا تسبب في تراجع حصيلة الموارد الضريبية مما انعكس سلباً على الإيرادات المالية للدولة والجماعات المحلية المتأثرة من الضرائب والرسوم، خاصة بالنسبة للجماعات المحلية التي تعتمد عليها بشكل كبير في تمويل ميزانيتها، فقد كان لها تداعيات سلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية، حيث تسببت في تعطيل الحياة الاقتصادية نتيجة الإجراءات والتدابير الوقائية الصارمة التي اتخذت في إطار الحجر الصحي، وهذا بدوره كان له



انعكاسات سلبية على القطاع الضريبي، لذلك وجب على السلطات المعنية عند خروجها من هذه الأزمة العالمية إعادة ضبط تشريعاتها الجبائية من أجل زيادة أوعيتها الضريبية وبالتالي حصيلتها الضريبية.

## 6. قائمة المراجع:

1. توفيق حجاجوي، مصطفى لمقدم، و حنان بن عاتق. (2015). قياس المرونة الشاملة للنظام الجبائي الجزائري للفترة (1993-2014) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. العدد 1.
2. رضا خلاصي. (2014). شذرات النظرية الجبائية. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
3. عمار السيد عبد الباسط نصر. (2013). الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم -دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية- (المجلد الطبعة الأولى). الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
4. لطفي شعباني. (2017). جباية المؤسسة -دروس مع أسئلة وتمارين محلولة-. الجزائر: دار الصفحات الزرقاء.
5. يحيى دنيديني. (2014). المالية العمومية. الجزائر: الدار الخلدونية.
6. المادة رقم 01 من قانون الرسوم على رقم الأعمال. (2023).
7. المادة رقم 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
8. المادة رقم 254 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
9. المادة رقم 261-ب- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
10. المادة رقم 261-د- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
11. المادة رقم 261-ز- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
12. المادة رقم 261-و- من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
13. المادة رقم 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
14. المادة رقم 266 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
15. المادة رقم 266 مكرر و 266 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
16. المادة رقم 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
17. المادة رقم 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
18. المادة رقم 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
19. المادة رقم 299 من قانون الطابع المادة رقم 299 من قانون الطابع. (2023).
20. المادة رقم 32 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدلة بموجب المادة 76. (2017).
21. المادة رقم 42 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023).
22. المادة رقم 446 من قانون الضرائب غير المباشرة. (2023).
23. المادة رقم 452 من قانون الضرائب غير المباشرة. (2023).
24. المادة رقم 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المعدلة بموجب المادة 104 من قانون المالية لسنة 2018.
25. المادة رقم 98 من قانون المالية. (2022).
26. المادتين 21 و 23 على التوالي من قانون الرسوم على رقم الأعمال. (2023).

27. Bilquees, F. (2004). Elasticity and Buoyancy of The Tax System in Pakistan. *The Pakistan Development Review*.